الباب الرابع

اقتصاديات التنمية

رأينا كيف أن الثورات الكبرى في عصرنا قد عملت على خلق مجموعة من الأمم الثرية في ميدان المحيط الأطلسي الشمالي، وعلينا الآن أن نبحث في أثرها على الأمم النامية. وفي هذا النطاق يشمل موضوع بحثنا ثلاثا من الثورات فحسب: الثورة المادية التي بها يصبح الناس مهتمين بشئون الحياة الدنيا، والثورة البيولوجية التي جعلت عدد السكان يزداد بكيفية لم يسبق لها مثيل، وأخيراً، بل وأهم التغيرات العظمى جميعا، تطبيق رأس المال والعلم على عمليات كسب الإنسان لقوته اليومي. أما ثورتنا الرابعة، وهي ثورة المساواة، فتهتم أكثر بمشكلات فن الحكم والتطور السياسي، وسيأتي بحثها فيما بعد.

ولست أظن أن هناك حاجة شديدة إلى تأكيد أثر الثورة المادية والاهتمام بشئون هذه الدنيا على الآمال المرتقبة من التنمية، فإن إحدى حقائق الطبيعة البشرية أنك لا تحصل على ما تريد، وأنك لا تعمل لأجل ما لا تستطيع أن تتصور وسواء اتخذ هذا الدافع إلى التحسين المادي صورة الحافز إلى الربح في عقول رجال الأعمال، أو تصميم السياسي على أن يرى بلاده قوية و نامية اقتصاديا، فإنه على الحالين دافع جوهري إلى صبغ الاقتصاد بالصبغة العصرية. ومع أن هذه النقطة أوضح من أن تحتاج إلى

كثير من التأكيد، فإنه من المفيد أن نذكر أن بعض المجتمعات لا يزال ينقصها الحافز إلى التقدم والتغير الماديين.

وكلما ظل الرجال والسيدات يفضلون المركز الاجتماعي على التنمية الاقتصادية، ويقدرون الميزة التقليدية و العرف أكثر من مخاطرة وقسوة التغير الاقتصادي العنيف، عجز رأس المال والعلم عن أن يكونا وسيلتين كاملتين للتنمية. إذ أن الزعماء لن يكونوا جهلاء بتطبيقهما فحسب بل ستعوزهم الرغبة في التطبيق أيضاً. ولقد ضربنا المثل فيما سبق برجال الأعمال الصينيين في أواخر القرن التاسع عشر: ففي المراحل الأولى للنظام المتطور لميدان الأعمال، يجد المرء في كثير من الأحيان تأرجحاً بين الرغبة في استخدام الثروة الجديدة في صور المنفعة القديمة –الاستثمار في الأراضي وإتباع عادات الإقطاع– وبين الرغبة المضادة في سلوك سبل أكثر مخاطرة لزيادة الاستثمار حتى تتسع القاعدة الاقتصادية للمجتمع بأكمله. وحيث يحدث الائتلاف بين الأعمال الجديدة والمميزة القديمة، تقوم عقبة كأداء تحول دون المزيد من التغيير، وتخلق الاحتكاكات الاجتماعية التي تؤدي بسهولة إلى شيوع التذمر بين أفراد الشعب على أوسع نطاق. فلقد كانت الدعاية الشيوعية في فرنسا في الفترات التي تتخلل الحروب توجه باستمرار ضد المائتي أسرة التي كانت تملك معظم الصناعة الفرنسية في تحالف متداخل مع حفنة قليلة من الطبقة الأرستقراطية السابقة. وفي أمريكا اللاتينية يعتبر النمط الإقطاعي للأعمال في الآونة الحاضرة سبباً قوياً من أسباب القلق، ويبدو واضحا أنه ما لم يمكن المضي إلى المرحلة التالية من النمو – إلي زيادة انتشار القوة الاستهلاكية ونمو طبقة وسطى قوية

مستقلة، وإنشاء منظم لسوق تقوم على طلب الجماهير –فإنه من المحتمل أن تجتاح مثل هذا المجتمع ثورة يمينية أو يسارية متطرفة.

على أن هذه العقبات تحدث حتى ولو كان مجتمع ما قد بدأ فعلا عمليات التنمية الحديثة. ويمكن المجادلة بأن العقبات الرئيسية تكمن في مرحلة سابقة على هذه بكثير: في المجتمعات القبلية البدائية التي لم تبدأ فيها التنمية بعد. ففي أفريقيا مثلا ما زالت معظم الشعوب تنظم على الأساس القبلي. وفي مثل هذه المجتمعات الجماعية يتقاسم حقوق ثمار الأرض عدد كبير جداً من ذوي القربى، الذين لا يشتغلون إطلاقا. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يشتغل المزارع الواحد بجد أكثر إذا كان فوج من أخواته وبني عمومته ومن عماته –وهؤلاء يعدون في الواقع بالعشرات في أفريقيا حيث تتعدد الزوجات– يمكنه أن يشارك في محصولاته ويستنفدها؟ إن "نظام الأسرة المتفرعة" يعتبر بمثابة نوع من دولة الرفاهية وإنما في المحيط الخاص. فلا حاجة بإنسان إلى الموت جوعا، إذا استطاع قريبه أن يقوم بإعالته. ولكنه من الصحيح أيضاً أنه إذا ازداد عدد الذين يعولهم فرد ما في كل وقت يرتفع فيه دخله، فإن الحوافز التي تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد تضعف حتى تتلاشى في النهاية.

فلهذه الأسباب يشك بعض المراقبين في إمكان الإسراع "بالأخذ بالأساليب العصرية" في أفريقيا، ويقولون إن الزعماء يريدونه، وقد اتخذت هذه الخطوة الأولى نحو التغيير، و لكن الظروف الممهدة للسعي نحو التغير لا وجود لها بين الشعب عامة. بيد أنه مما لاشك فيه تقريبا أن هذا الرأي

مبالغ فيه. ذلك أن المزارعين في غانا أصبحوا أكبر منتجين للكاكاو في العالم، ولم يكن الدافع لهم إلا الحصول على النقود. وفي تنجانيقا استعملت قبيلة تشاجا نظامها الجماعي لإنشاء جمعية تعاونية أكثر ما تكون فاعلية في إنتاج البن –أما مزارعو كيكويو في كينيا، الذين أعيد استيطانهم في مزارع صالحة للإنتاج، فينتجون محاصيل تضارع تلك التي تنتجها مزارع البيض، فالتغيير إذن ممكن، والحافز المادي له أثره. ولكنه من الواضح أن المهمة تتطلب وقتا أطول وتتكلف أكثر مما تتكلفه في البلاد ذات التربة الصالحة والتقليد الزراعي التقدمي.

ولننتقل الآن إلى ما أطلقت عليه اسم الثورة البيولوجية: أي الازدياد الهائل في معدل عدد سكان العالم وانعدام تناسب هذا النمو السريع مع موارد العالم الموجودة. ويعتبر كثيرون من الناس أن هذه المشكلة من أخطر المشكلات البشرية. ويتطلعون بخوف إلى اليوم –ولا يزال بعيداً عنا بأجيال– الذي قد يكون فيه نصيب الإنسان من سطح الأرض مكانا يستطيع الوقوف فيه. وأنا أعترف أن هذه الصورة البعيدة تبدو لي أنها ليست مؤكدة لدرجة أنها لا تسترعي اهتماما عاجلا، ولكن من يدرى أية تغييرات تحدث أو أمراض أو طوفانات أو مجالات في الفضاء الخارجي تعدل من المتوالية الهندسية لنمو السكان، وأما ما أريد أن أتناوله بالبحث الآن فهو المشكلة المباشرة، وهي أن زيادة عدد السكان في مناطق مثل أمريكا اللاتينية أو شبه القارة الهندية هي على النحو الذي يتهدد الأفواه الجديدة بالتهام كل المدخرات الجديدة التي بدونها لا يمكن وجود رأسمال يكفي لجعل مواصلة التنمية ممكنة. إن المعضلة حقيقية جداً، لأن اقتصادنا

الحديث بأكمله يتوقف على الادخار، الامتناع عن الاستهلاك، ولكن إذا استمرت الزيادة في عدد السكان سنة بعد أخرى، فإن عدد الأفواه الجديدة، التي تولد لتستهلك، يمكنها بسرعة أن تأتي على المدخرات الجديدة التي كان يجب استخدامها في تغيير الاقتصاد القومي. وهكذا يمكن إعادة وضع السؤال بهذه الصورة: هل معدل نموالسكان هو من الضخامة بحيث إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث حقيقة؟

إن إجابات التاريخ عن هذا السؤال حتى الآن مبهمة، ففي البلاد الغربية حيث سار "الأخذ بالأساليب العصرية" جنبا إلى جنب مع الزيادة في عدد السكان، كانت القفزة الهائلة في عدد السكان دافعا إلى التوسع، وذلك بإيجاد عمال يكفون الصناعات الجديدة وسوق كبرى بدونها كان لابد من توقف الإنتاج في الاقتصاد القومي.

ومن الناحية الأخرى نجد أن المجتمع القبلي أو التقليدى-مثل مدنية الصين التقليدية العظمي- كان يسير في الاتجاه المضاد. وكما رأينا في أوقات السلم، فإن الاتجاه العام ينطوي على أن السكان يتزايدون إلى أن يصلوا إلى أقصى حدود الإنتاج. غير أن هذه الحدود لا يمكن التوسع فيها، لأن العلم والتكنولوجيا لم يحققا بعد مثل تلك الظواهر المدهشة التي نراها في أمريكا حيث يستمر المزارع الأمريكي في إنتاج المزيد من الطعام من مساحة أصغر، وعند هذه النقطة تبدأ الدورة الكئيبة: تزايد في المواليد أولا تلتهم وسائل المعيشة ثم يأتي الجوع بما يصحبه من اضطراب، فيثير اتجاها نزوليا في حجم السكان. وما إن يصبح حجم السكان ثانية دون

المستويات الممكنة للإنتاج، حتى يعود السلام والاستقرار اللذان، لسوء حظ الإنسانية، تعود معهما الزيادة المطردة في السكان. وهذا التناوب المنكود الشاسع بين السنين السمان والسنين العجاف إنما يمكن تأييده تأييداًكاملا بالوثائق من سجلات التاريخ الصيني.

فأي النمطين يحتمل أن يسود في يومنا هذا؟ على المرء أن يذكر أن التكنولوجيا الحديثة قائمة على الادخار. والوسيلة لوضع حد لانعدام التناسب بين السكان والموارد هو تطبيق مقادير ضخمة من رأس المال على الموارد. غير أنه من الصعوبة بمكان أن نضمن قدرا ضخما من الادخار، حينها تؤدى الزيادة المطردة في السكان إلى رفع مستويات الاستهلاك. فإذا كان معدل الزيادة ٢٪ في العام، كما هي الحال في الهند، أو حتى ٣% كما هي الحال في أجزاء من أمريكا اللاتينية، فهل يستطيع الناس حقيقة أن يدخروا على نطاق ملائم؟

وبطريقة جزافية يقدر الاقتصاديون أن الحصول على وحدة من الدخل يستلزم استثمار ثلاثة أمثالها من رأس المال. لذلك إذا أرادت أمة ما أن تتمشى مع الزيادة في السكان بنسبة ٣% كان عليها أن تستثمر ما يقرب من ٩% من دخلها القومي كل عام. وهذا ما لا يستطيعه المجتمع التقليدي الذي لا تتجاوز مدخراته ٤% إلى ٥% من دخله السنوى. وحتى يمكن تجاوز معدل المواليد هذا، يجب أن يرتفع معدل الدخل القومي المخصص لرأس المال المنتج إلى ما بين ١٢%، ١٠٪ والمظنون أن هذه هي النقطة الرئيسية في تحقيق الانطلاقة نحو النمو المتواصل. ولكن هل

يمكن رفع الادخار إلى هذه المستوى، مع وجود الفقر أصلا في المجتمع؟ وهل يمكن أن يكون هناك أي أمل في تحقيق هذه الزيادة في المدخرات، إذا ظل معدل المواليد يتزايد بسرعة أكثر؟

أما المجتمعات الشيوعية فتعرب عن أملها في أن تفعل هذا عن طريق النظام الصارم المتعلق بالادخار الجبري. ولاشك أن روسيا حققت انطلاقتها بإتباع هذا النظام. و لكن روسيا لم تكن لديها زيادة في السكان بالنسبة للموارد، بل إن قلة الأيدي العاملة كانت السبب في متاعبها في الأيام الأولى. وتدعى الصين أنها قد وصلت إلى مستوى ادخار يزيد على ٢٠٪ من الدخل القومي، ولكننا لا نعرف بعدما إذا كانت تقدمت فعلا في اقتصادها القومي. وأما في الهند الديمقراطية، حيث يطلب من الشعب لأول مرة في التاريخ أن يجتازوا مرحلة عصيبة قوامها التقشف خلال فترة التراكم البدائية، فالمدخرات أقل، وربما لم يبلغ الادخار المحلى بعد ١٠٪ من الدخل القومي، مع أنه في ارتفاع مطرد. ولكن المعونة الخارجية التي تتمثل في رأس المال قد رفعت النسبة فجعلتها تزيد على ١٣٪ ونتيجة لهذا أو بالرغم من الزيادة في عدد السكان بنسبة ٢%، فإن الهند تمضي قدما في طريق التقدم. فالمدخرات في ازدياد، والاستهلاك أعلى قليلا، والغالبية العظمى من السكان تستطيع أن تعمل وتأكل. ومع ذلك فمن الواضح أن التقدم المادي كان يمكن أن يكون أسرع، لو لم يزد عدد سكان الهند في العقود الأخيرة من السنين بمقدار ٨٠ مليون نسمة، ولهذا السبب تميل الحكومات الآسيوية إلى تعليق أهمية متزايدة على ضبط النسل باعتباره شرطا ممهدة التنمية.

غير أننا نواجه هنا ما يشبه أحجية "الدجاجة والبيضة" وآيتهما جاءت أولا. ويبدو أنها حقيقة تاريخية أن الدول تعمل على أن يكون لها ما تريد من معدل المواليد، فالفرنسيون مثلا في القرن التاسع عشر إذ واجهتهم القوانين الجديدة الخاصة بوراثة الممتلكات، قد جنحوا إلى الحد من أحجام أسرهم. أما اليابانيون فقد اجتازوا أولا دورة التوسع السريع جداً في حجم السكان. وأما الآن فقد توقفت الزيادة وبدأ حجم السكان يثبت عند مستواه نتيجة للاختيار الشخصي والتشريع الحكومي. وينبغي علينا أن نؤكد نقطة الاختيار، لأننا بالتأكيد لا نوحى –وهذا ما أفهمه– بوجوب تقرير الحكومات لحجم الأسر الذي يجب أن يتوخاه الشعب بمقتضى القانون، بل يجب أن يكون اختيارهم هو القول الفصل. وفي نطاق هذا الاختيار هناك أمر يبدو واضحاً، وهو أنه حين تتوفر فرص أكثر للشعب لتعليم أفضل، يأخذ في التفكير فيما إذا كانت الأسرة الأصغر قد تكور أفضل بالنسبة لهم ولأطفالهم. وبعبارة أخرى فإني أشك فما إذا كان المرء يستطيع أن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان بموجب جدل مباشر ينطوي على أن تثبيت حجم السكان لابد أن يأتي أولا، فإنه من المحتمل أكثر أن تكون قلة المواليد هي نتيجة التوسع الاقتصادي، لا سبباً له. وفوق كل ذلك إن قوة دفع التنمية وتعليم القراءة والكتابة في الاقتصاد ذى الاتجاه العصري هما اللذان يحققان الظروف التي فيها يبدأ الآباء في اختيار الأسر الأصغر حجماً. إن الحكومات قد تساعد هذا الاختيار بتشجيع تخطيط الأسرة.. ولا شك أن نقاشاً كبيراً سيستمر حول الناحية الأخلاقية في وسائل التحديد، ولكن النقطة الحاسمة هي فيما

تختاره الملايين من الأسر، وهنا أظن أن التاريخ يوحي بقوة بأن قدراً معيناً من "الأخذ بالأساليب العصرية" يجب حدوثه قبل أن تبدو الأسرة الصغيرة مرغوباً فيها.

غير أن هذا لا يحل مشكلة الحصول على القوة الدافعة الأصلية للاستثمار. أما الحل الذي تقدمه الشيوعية لهذه المشكلة فيظل كما هو: الادخار الإجباري. وأما الإجابة التي يقدمها العالم الحر ففي اعتقادى أنها يجب أن تنطوي على إستراتيجية مقدرة متواصلة من العون الاقتصادي تقدمه الدول الغنية للدول الفقيرة، وسيأتي بحث هذه النقطة فيما بعد. وأما النقطة التي نحتاج إلى تأكيدها هنا فهي أن الأخذ بالأساليب العصرية يبدو أنه يجلب معه أثرا مقوما لخطأ المعدلات العالية للتوسع في عدد السكان. فمثلا إذا كانت هناك زيادة كبيره جداً في قوة دفع النمو الاقتصادي في الهند في خلال العشرين السنة القادمة، فليس هناك ما يوحي بأن النتيجة اليابانية للتوسع الذي يعقبه الاستقرار قد لا تحدث. وتبقى النقطة الأساسية وهي أنه بدون الزيادة الكبرى في السكان لا يكون هناك سبب خاص يدعو الناس إلى الرغبة في أسر أصغر حجماً، فالأطفال قد لا يموتون، ولا يمكن تعليمهم، وهم في نفس الوقت يعملون. وفي هذه الحالة يسود نوع من "القدرية"، فاختيار الأسرة الصغيرة لا يكون له معنى إلا حين يبدأ الأمل والتوسع. ولذلك ربما تقرر ثورة التغير العلمي والرأسمالى الثورة البيولوجية أيضاً.

إن الادخار والعلم هما مفتاحا ثورة النمو الاقتصادي، والتكنولوجيا هي تطبيق العلم، و تترتب عليها زيادة عظمى في الإنتاجية. والإنتاجية كلمة مختصرة تعبر عن القول بأننا قد نحقق نتائج أفضل بنفس القدر من العمل، أو أننا نستطيع أن نحقق النتائج ذاتها في وقت أقل ومجهود أقل. وقصارى القول إن التكنولوجيا تمكننا من أن نعزز الأعمال الذهنية واليدوية للإنسان حتى يكون الإنتاج النهائي أكبر بكثير مما كان يمكن أن ينتجه بمجهوده الخاص دون عون. وأظن أن هذا واضح وضوحا كافيا. فلقد كان الغرب مجتمعاً يهتم منذ مدة طويلة بالتكنولوجيا، ومنذ القرون الوسطى، وطواحين الهواء تملا بقاع غرب أوروبا فتضيف طاقة الرياح إلى جهود الإنسان.

وأما ما هو غير واضح دائماً فهو أن التكنولوجيا في جميع صورها كثيرة التكاليف دائماً، فما تتكلفه التكنولوجيا المطورة تطويراً كاملا هائل المقدار. ولنضرب مثلا واحدا ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء بغية فتح إقليم جديد للكهربة. فالأعمال التمهيدية من تسوية الموقع وإنشاء الطرق المؤدية إليه، وربما إضافة خط فرعي للسكة الحديدية لجلب الوقود، وتجميع المواد، والآلات والمولدات الكهربائية –كل هذه تكلف كثيراً. ثم يلي هذا فترة البناء الباهظ التكاليف. ولكن إذا أريد أن يكون للكهرباء أثرها الكامل كانت النتيجة زيادة أخرى في المصروفات، إذ يجب إنشاء خطوط الكهرباء، وتنمية الصناعات الاستهلاكية، وبناء المدارس اللازمة لتدريب الكهربائيين والعمال المهرة للعمل بالمصانع الجديدة. وفضلا عن ذلك فإن لتوفر العمل مغناطيسية تجتذب عمالا مهاجرين يحتاجون إلى مساكن و

خدمات مدنية، وهكذا دواليك، كل خطوة تبتلع رأس المال، وتخلق مطالب جديدة الرأس مال أكثر. وبعبارة أخرى، إذا كانت التكنولوجيا هي المفتاح لزيادة الإنتاج مع استخدام موارد أقل –وهو المقصود بالإنتاجية– فحينئذ يكون رأس المال –أو الادخار– المفتاح الوحيد للتكنولوجيا، إذ أنه لولا الادخار لما تيسر النمو الاقتصادي. يضاف إلى هذا، كما لاحظنا قبلا، أن الادخار يجب أن يكون على نطاق ضخم. وفي ظل حكم الاستعمار الغربي رأت البلاد الفقيرة طلائع التكنولوجيا –الطرق والموانئ الأولى، وبعض الصناعات الخفيفة، وتنمية بعض الإنتاج للتصدير، والبدء في التعليم. غير أن رأس المال المستخدم فيها أم يكن كافيا لتغيير طبيعة الاقتصاد بأكملها.

ولنعد الآن إلى تقديرنا الاقتصادي الجزافي –وهو أنه حينما يخصص ما بين ١٢٪، ١٥% من الدخل القومي للادخار، أي لتكوين رأس المال، ينمو الاقتصاد القومي –لنعد فتقول إنه من المهم أن نفهم أن السبب في تخصيص هذه النسبة المئوية هو ليس لأنها تسمح للتفوق على نمو السكان وتخصيص جزء أكبر كل عام للادخار فحسب، بل أيضاً لأنه بدون قوة دفع معينة للادخار تظل التنمية كالثوب "المرقع"، ويعجز كل قطاع في نموه عن أن يساعد في نمو سائر القطاعات: مثل مساعدة السكك الحديدية للموانى، والموانى للمدن النامية، والمدن لإنشاء الأسواق لحاصلات المزارع، والمصانع لتحقيق الوفور الخارجية لبعضها البعض. وعندما تسرى مخايل النمو في أوصال الاقتصاد القومي، فإنه يبدأ أن يكون على مرأى من الانطلاقة نحو النمو المتواصل. أما إذا ظل تكوين رأس المال

دون المستوى المطلوب لخلق نوع من عدوى التنمية، كانت التنمية ما ترى في كل العالم النامي حيث توجد قطاعات صغيرة آخذة بالأساليب العصرية، جنباً إلى جنب مع مناطق تقليدية جامدة، ولا تتولد قوة دفع كاملة للنمو. ولذلك فالمشكلة بادئ ذي بدء هي كيف نحقق زيادة معدل الادخار الذي يضمن الانطلاق إلى النمو المتواصل.

وهنا يواجهنا السؤال التالي: ومن أين لنا بالحقنة التي تدفع إلى تكوين رأس مال ضخم؟ إن علينا أن نذكر أن البلاد النامية، حسب تعريفنا، فقيرة، ولذلك تكون عملية الادخار صعبة. وأيا كانت الظروف السائدة فإنه من العسير أن نجعل الإنسان الذي يعيش على الكفاف يرى أنه لا يستطيع أن يستهلك أكثر في المستقبل إلا بالإقلال من الاستهلاك في الوقت الحاضر. ومع هذا كله فالادخار هو نتيجة عمله ومجهوده، وإنه لما يتفق والطبيعة البشرية أن يرغب الإنسان في أن ينال من وراء ذلك العمل والمجهود بعض العوض العاجل المناسب وبخاصة حصوله فعلا على ما يكفيه من قوت. وقد يخفف من الصعوبة في مرحلة الادخار الأولى استيراد مدخرات أناس آخرين من بلاد أخرى، وهذه نقطة سنعود إليها في مكان آخر. أما الاعتماد الأول فيجب أن يكون على الادخار المحلى مهما تكن العملية شاقة.

على أننا نستطيع القول إجمالا إن هناك سبيلين رئيسيين يمكن به ما اجتذاب رأس المال وتشجيعه على ترك دائرة الاستهلاك وتوجيهه إلى خلق المزيد من السلع الرأسمالية، ويكون هذا من طريق أنواع النشاط الخاص

التي تفيد الأرباح الناتجة عنها في زيادة الاستثمار. وفي ظروف المنافسة المفتوحة نوعاً يفوز المنظم الذي يبذل قصارى الجهد في إشباع حاجة المستهلكين بأقل كلفة يتكبدها، بأكبر هامش من الربح يمكن أن يوجهه للاستثمار في مشروعات أخرى، كما أنه سيستخدم مهارته في إيجاد المشروعات التي تعود عليه مرة أخرى بأكبر نصيب من الأرباح، ومن ثم يخلص المزيد من الموارد لاستخدامها في المزيد من الاستثمار. و لقد كانت هذه هي الكيفية التي حدثت بها الدورة الأولى للتنمية في بريطانيا، وما زالت شائعة في كل أنحاء العالم الغربي.

ولكن ليست هذه بالطبع الوسيلة الوحيدة لتحويل الموارد من الاستهلاك إلى التنمية الرأسمالية. فالدولة في الغرب والشرق على السواء تتدخل من طريق الضرائب –بطريق مباشر بواسطة ضريبة الدخل وبطريق غير مباشر بواسطة الضريبة على المبيعات، وهكذا. وحيث تحقق الشركات العامة أرباحاً فإن الدولة تستطيع مرة أخرى بطريق غير مباشر أن تسحب الموارد من الاستهلاك وتخصصها لزيادة التنمية الرأسمالية. ففي روسيا السوفيتية تعتبر الضرائب على المبيعات والأرباح العامة المصادر الرئيسية لرأس المال .

وعند هذه النقطة يجب ذكر عامل يحد من فاعليه رأس المال المحلى، فمن الواضح تماماً أن المدخرات المحلية هي بالعملة المحلية، فهي لا تستعمل تلقائياً في ابتياع سلع من البلاد الأخرى. ومع ذلك فلأن البلاد النامية لا تزال فقيرة وينقصها الكثير من التكنولوجيا التي هي في حاجة إليها، تضطر

إلى إيجاد الوسائل لجلب السلع والخدمات من الخارج، وإلا أصبحت بكل بساطة بعيدة عن متناول اليد. وهذا هو السبب الذي من أجله ارتبطت تقريباً كل انطلاقة إلى النمو المتواصل إما باستيراد رأس المال من الخارج، وإما بخلق صناعة للتصدير يمكن عن طريق مبيعاتها في الخارج الحصول على النقد الأجنبي. فأهل السويد، مثلا، كانوا يبيعون أخشابهم فيما وراء البحار ويشترون تكنولوجيا الدول الأكثر نمواً. وأما أمريكا في نموها فجاءتها المساعدة من إنشاء السكك الحديدية التي مولها رأس المال البريطاني.

ولكن ماذا يحدث حين يكون للبلاد أنواع قليلة فعالة من الصادرات –حين تكون لها منافذ قليلة للاستثمار الأجنبي أو لا تتمتع بكثير من الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب؟ إن هذه ظروف تحدث كثيراً في البلاد النامية. ففي الهند، مثلا، تصعب جداً أية زيادة في الصادرات الوطنية. وفي أجزاء كثيرة من قارة أفريقيا فإن انعدام الاستقرار السياسي يزعزع الاستثمار. وسنعود فيما بعد إلى هذه النقطة حينما نبحث فيما يمكن للدول الغنية أن تفعل من ناحية إيجاد إستراتيجية متواصلة لتدعيم ثورة النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة. وأما هنا فنجد أنه من الضروري فقط تأكيد نقطة هامة وهي أن البلاد النامية لا تحتاج إلى رأسمال فحسب، بل هي في حاجة أيضاً إلى نوع خاص من رأس المال –هو النقد الأجنبي.

وفي هذه المرحلة من التنمية بين المجتمعات الفقيرة نجد أنه من المؤكد فعلا أن الدولة ستلعب دوراً كبيراً في جمع رأسمال أكثر للتنمية. ذلك لأنه في هذه الأيام الأولى من النمو لا يمكن وجود طبقة كبيرة موثوق بها من

رجال الأعمال. وقليلة هي البلاد التي دامت فيها سيطرة طبقة التجار طويلا، كما دامت تلك التي نشأت في غرب أوروبا. وليس هناك إلا أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندة التي بدأت من أول الطريق في عصر ما بعد الإقطاع، وفي البلاد الأخرى لم تكن الزعامة للتجار بل لرجال البلاط وملاك الأراضي –وكلتا الفئتين لا تباشر المهام التي يقوم بها المنظمون. وحتى في بلد مثل اليابان التي يمكن أن نسميها بلد النشاط الحر، تقوم الحكومة، لا الشركات الخاصة، بتنفيذ كل المشروعات الصناعية الكبرى في الانطلاقة الأولى. ولم تبع هذه المشروعات للأسر والتجار إلا فيما بعد، حينها أصبحت مشروعات سائرة في طريق النجاح. وفي أنحاء معظم أفريقيا اليوم نستطيع أن نعد رجال الأعمال الأفريقيين الأكفاء على أصابع اليدين. وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية لا يزال على النشاط الخاص أن يتخلص من ربقة الإقطاع و قيوده. فمن الواضح أنه لا توجد طبقة من المنظمين التي تستطيع البدء في ثورة النمو المتواصل، وما ذلك إلا لأن الرجال الذين يضطلعون بهذه المسئولية ليسوا موجودين، وهذا هو السبب الأولى الذي من أجله نجد أن أهمية أعظم تعقد على نشاط الحكومة في جمع المدخرات اللازمة في الوقت الحاضر. وفضلا عن ذلك فإن على الإنسان أن يذكر العامل السياسي وهو أنه ليس من الشائع في أيامنا الحاضرة التي تسود فيها المساواة الاجتماعية أن مجموعة صغيرة من رجال الأعمال تتراكم لديها أرباح كثيرة، ولهذا نجد عموما ما يثبط فكرة الاعتماد كثيرا على القطاع الخاص.

وأما النموذج الأكثر احتمالا فهو قيام الدولة إلى حد كبير بدور المبادأة في مراحل النمو الأولى على أن مثل هذا الاتجاه لا يلغي المشروعات الخاصة القوية كذلك، بل الأمر على النقيض من ذلك. فإن أحد مستكشفات اقتصادنا المختلط الحديث في هذه السنوات الأخيرة كان منطويا على المدى الذي يمكن معه لبرامج الاستثمار العام المخططة تخطيطا جيدا أن تبعث النشاط في القطاع الخاص. فلقد أعاد مشروع مونيه وضع قاعدة الاقتصاد الفرنسي و نفخ روحا جديدة من النشاط في القطاع الخاص بفرنسا. وهذا بدوره قد نشأ نتيجة لمشروع مارشال الذي بدأ بالمنح الأمريكية السخية العامة لأوربا وانتهى بإعادة وضع نموذج كامل لاقتصاد ديناميكي للسوق في غرب أوروبا.

وهناك عملية مماثلة تسير في طريقها في الهند حيث جعلت البرامج الكبرى للاستثمار العام في ظل الخطط الخمسية –مقترنة بالرقابة الشديدة جداً على الواردات– القطاع الخاص الهندي خلال السنوات العشر الماضية أكثر ازدهار أمنه في أي وقت مضى. غير أن هذا لا يعني أن الاحتكاك والتوتر بين القطاعين الخاص والعام قد اختفيا من الوجود؟ لا، بل إنهما يتناقصان فقط. ويبدو أن التفاهم يزداد بينهما بازدياد خبرة كل من الجانبين و ثقته بنفسه.

وأما عن النسبة التي يجب أن تكون بين القطاعين العام والخاص فالمشكلة لا يمكن حلها بوضع أية قاعدة جزافية لها، ولا يمكن حلها –إلا من جانب الشيوعيين– بأي بيان عقيدي أيضاً. ففي كل بلد يحتمل أن

يكون المزج بين القطاعين الخاص والعام مختلفاً، لأنه في كل حالة يعكس الضغوط السياسية المحلية، والفرص المحلية، والنطاق المحلى للنشاط الخاص المتطور، وقدرة البلاد ذاتها على إيجاد موارد داخل حدودها. فإذا تفاوتت مثل هذه الفرص والظروف الممهدة، فلاشك أنه يصبح من المستحيل تماماً تقرير قاعدة مطلقة، حالما نترك جانباً أيديولوجية الرقابة الكلية للدولة. وهناك بطبيعة الحال أيديولوجية النشاط الخاص الكلى المضاد، ولكن هذا لا وجود له في أي مكان.

غير أن الدور المتقلب الذي يلعبه كل من النشاط العام والنشاط الخاص لا يضع حداً لمشكلات عدم التيقن من المستقبل. فالاقتصاد كله هو مسألة اختيار، بمعنى تخصيص الموارد النادرة للحاجات البديلة المتنافسة، ولو لم تكن هناك أشياء نادرة، لما كان هناك اقتصاد. ولو كان كل شيء متوافراً، كالهواء الذي يحيط بنا أو السماء التي تعلو فوقنا، لما قامت" للعلم الكثيب" قائمة. فلا مفر إذن من الاختيار، لأن الموجود من الأشياء لا يكفي الجميع. ومن السهل جداً في ميدان التنمية هذا الوقوع في أنواع خاطئة من الاختيار –التي رغم ما تكبده من إنفاق نقدي كبير، لا تؤدى إلى نمو متواصل، إلى ارتفاع مطرد للتوسع الذي تعتمد أجزاؤه بعضها على بعض. ويعتبر تحقيق "الخلطة" الصحيحة في الاقتصاد المشكلة الحقيقية الكبرى في التنمية الاقتصادية، ويجب أن تتفاوت بين اقتصاد واقتصاد تبعا للظروف والموارد الطبيعية المحلية .

على أن الخبرة توحي ببعض النقط العامة، إذ يستطيع المرء أن يقول مثلا إن الحكومة في أيامنا هذه ستعد معظم الجزء السفلي من البنيان الاقتصادي ألا وهو المصروفات العامة الرأسمالية الأولية التي يتطلبها النمو، لأن الدولة في كل مكان تحول جزءاً كبيراً جداً من الاستثمار الجوهري في رأس المال البشري، أو بعبارة أخرى التعليم. وكذلك نظم النقل كثيراً ما لا يمولها القطاع الخاص في هذه الأيام لأن أرباحها قليلة، واسترداد المال المستثمر أصلا يستغرق زمناً طويلا. كما أن الاتجاه في هذه الأيام هو أن تتبع مشروعات القوى الكبرى القطاع العام. وأظن أن الإنسان يستطيع أن يذهب أبعد من هذا بالقول إن هذا هو الميدان الذي يشيع فيه الاعتراف للحكومة بقدرتها على التخطيط والعمل بطريقة فعالة. ولنكتف بذكر مثل واحد لذلك، وهو أنه من الصعب جداً التخطيط للحصول على قوة كهربائية تزيد على الحاجة، لأن الخبرة تدل على أن الاقتصاديات النامية تحتاج دائماً إلى أكثر مما تستطيع الحصول عليه. ولكن بعض نواحي البنيان السفلى تخلق بطبيعة الحال مشكلات اقتصادية خاصة. فالإسكان والتعليم، مع شدة الحاجة إليهما، لا يعودان بربح عاجل بالمعنى الاقتصادي، ذلك أن إسهامهما في الاقتصاد القومي بالمهارات الأفضل، والصحة الأحسن، وتكوين عادات العمل –كل هذه تستغرق بعض الوقت حتى تنضج، وفي الوقت عينه إذا صرف أكثر مما ينبغي من رأس المال الجاري على مثل هذه الخدمات الاجتماعية، فقد تجد الحكومة نفسها بلا أموال متبقية لديها يمكن بموجبها تمويل مكتسي الدخل المباشر

في الميادين الأخرى. إن هذه مشكلة صعبة من مشكلات التوازن. ولا ريب أنه من أسهل الأمور الوقوع في خطأ التقدير.

وتميل الحكومة في هذه الأيام إلى أن تكون أكثر نشاطاً في ميدان الصناعة الثقيلة التي كانت فيما مضى وقفاً على القطاع الخاص في الغرب، مع أن تعضيد الحكومة، وحتى إعانات الحكومة، كثيراً ما لعبت دورها في بناء هذا القطاع ودعمه. أما أسباب تدخل الحكومة هذه الأيام فبعضها اقتصادى و بعضها سياسى. ففي البلاد النامية قد لا يكون هناك منظمون تتوافر فيهم الثقة، أولا يكون لديهم رأس المال لإنشاء مصنع كامل للصلب. هذا فضلا عن أن كثيراً من الحكومات الجديدة لا ترغب في أن تكل إلى القطاع الخاص صناعة لها من الأهمية والتأثير ما للصناعة الثقيلة. إذ يجب، كما يقول الهنود، أن تكون السلطة العليا في الاقتصاد القومي في يد الإدارة العامة. وكانت النتيجة في الهند خلق صناعة صلب كبرى عامة مقرونة بمضاعفة قدرة القطاع الخاص على إنتاج الصلب.

ومن النتائج المتعلقة بالنطاق البحت في هذا القطاع أنه إذا وقعت أخطاء في التقدير، تكون غالباً باهظة الثمن جدا. فمن أسباب القلق الذي كان منتشراً في أوروبا الشرقية في عام ١٩٥٦ سوء تخطيط الموارد في الأيام الأولى للانتعاش الشيوعي الوقتي، إذ كان هناك (إسراف) في تخطيط الصناعة الثقيلة، وحينئذ وجدت الوحدات أنها تركت بلا مواد خام كافية، ومن ثم ضؤل الأمل في الإنتاج الاقتصادي. وكانت مصانع الصلب، التي لم يتم منها إلا بعض أجزائها رمزا على التخطيط الذي أسيء فيه التقدير

بصورة أكثر ما تكون كلفة. ولنا في إلغاء صناعة الطائرات بأكملها مؤخرا في ألمانيا الشرقية مثل آخر على فداحة الخسارة التي تترتب على سوء التخطيط. ويقال إن العمدة لاجورديا قال ذات مرة: إني أقع في أخطاء قليلة، ولكني حين أقع في خطأ، فإن هذا الخطأ يكون "كارثة فادحة"، وأعتقد أن هذا القول ينطبق أيضا على الحكومات، فهي وإن كانت لا تقع بالضرورة في أخطاء تتعلق بتنمية الصناعة الثقيلة، فإنها إذا ارتكبت خطأ، فإن هذا الخطأ يميل إلى أن يكون خطأ جسيما –وفي كلمة موجزة "كارثة فادحة".

وفي بقية البنيان الصناعي، حيث يتفاوت النطاق والحاجة تفاوتا عظيما، هناك حجة قوية تؤيد فعالية القطاع الخاص، وذلك لمجرد تنوع الطلب والاختلافات في حجم المشروعات الملائمة لأنواع الإنتاج المختلفة. فحين يصعب جدا التنبؤ بمقدار طلب المستهلكين على المنتجات وتشتد الحاجة إلى المرونة في الناتج ، لا تكون المنظمات الصناعية الكبرى بالضرورة أكثرها كفاية. ولنضرب لذلك مثلا واحدا بالنظام البيروقراطي الكبير الذي لا يحتمل له النجاح في تخطيط أنواع الملابس النسوية التي لا حد لها. أفلا تكون هناك بعض العوامل القدرية الداخلية التي تكمن وراء الحقيقة المنطوية على أنه في الوقت الحاضر يبدو أن الدول التي يسود فيها نظام الحكم القائم على رقابة الحكومة على المجتمع رقابة كلية تنفرد بأنها سيئة المظهر.

غير أن الرغبة في تنوع المشروعات وانتشارها لا تبين ما إذا كان هناك عدد من المنظمين يكفي للاضطلاع بالتوسع. و حيث يوجد النقص كما هي الحال في أجزاء كبيرة من أفريقيا لا يكون هناك مفر من أن تقوم الحكومة بدورها في مساعدة المنظمين على البدء بنشاطهم الاقتصادي، إذ يجب تشجيع المشروعات الخاصة الصغيرة بعناية، ويتحقق ذلك إلى حد ما في صورة قروض من الحكومة وإقامة تلك التسهيلات التي تتزود بها المراكز الصناعية بصورة ملائمة، و لكن لعل ما هو أهم من ذلك التدريب على أساليب الإدارة والمحاسبة. والحقيقة أنه قد تكون خدمات التوسع الصناعي أكثر أهمية من التمويل، وبخاصة إذا لم يخضع التمويل للإشراف الملائم، فهذا الجهد جدير بأن يبذل، إذ أنه من أهم القوى الفعالة في زيادة إنتاج الثروة توافر الموهبة التنظيمية على أوسع نطاق. ففي كينيا مثلا حيث تقل الموارد بلا شك عنها في بعض البلاد الأفريقية الأخرى –مثل غانا– كان وجود رجال الأعمال الأوروبيين والآسيويين سبباً في زيادة سرعة النمو الصناعي. و لكن المشروعات الخاصة لا يمكنها أن تنمو بدون تشجيع في البلاد التي مازال يعوزها التقليد التنظيمى.

ويوضح هذا القصور السبب في أن البلاد النامية يهمها مجيء الشركات الأجنبية لاستثمار رأسمالها، ولإقامة نماذج تنظيمية جديدة. ويمكن في واقع الأمر أن يكون النشاط الخاص في الصناعة الذي يحدد درجة التقدم تراثا قيما خلقته فترة الاستعمار. ولكن هذا التراث لا يكون له الأثر الكامل إلا إذا اجتذبت الشركات الأجنبية ذوى المصالح المحلية للاشتراك معها، وشجعت حملة الأسهم المحليين على الاستثمار، ودربت

الإداريين و الفنيين المحليين. على أن هذا لم يحدث دائماً في الماضي، ولذلك أصبح من الأسباب التي تجعل المشروعات الأجنبية غير مقبولة في البلاد التي استقلت حديثاً، فتتنازع حكوماتها الرغبة في تشجيع الزيادة من الاستثمار الأجنبي، والخوف من وجود استثمارات أكثر مما ينبغي منه.

وعلينا الآن أن نحول نظرنا إلى أهم المشكلات وأصعبها من بعض الوجوه ألا وهي مشكلة تغيير الزراعة. ذلك أني أعتقد أن الفلاحة كانت "سندريلا" الاقتصاد النامي، وقد بلغ من شدة اهتمام الناس بالأساليب الجديدة للصناعة أنهم ينسون في بعض الأحيان أنه إذا لم يمكن تغيير أساليب الفلاحة، فلا يمكن أن تكون هناك ثورة حقيقية للنمو الصناعي. وأول سبب لذلك هو أن معظم رأس المال لا بد أن يأتي من الريف، لأن جمهرة السكان يعتمدون في معيشتهم على الأرض، وفي المرحلة الأولى تجيء معظم الثروة من الزراعة. فإذا ارتفعت الإنتاجية في الزراعة، أمكن تحويل الفائض إلى القطاعات النامية الأخرى، ويظل المزارع أفضل حالا ما كان عليه من قبل. ويكون هذا حافزا له على الإكثار من إنتاج الطعام. كذلك يمكن الرخاء السكان الزراعيين من توفير سوق نامية للسلع الصناعية. أما إذا ظل الريف راكدا، فلا يمكن للمزارعين أن يشتروا السلع الجديدة ولا يمكن أن تسير إلى الأمام الدورة النافعة للنمو المطرد القائم على اعتماد قطاعي الزراعة والصناعة بعضهما على بعض. فإذا لم يغير الناس من الطابع الذي تتخذه الزراعة، فلن يغيروا الاقتصاد القومي، وأظن أن هذه القواعد المأمونة التي يمكن الإنسان أن يضعها للمجتمعات النامية. والزراعة في نفس الوقت، أصعب القطاعات تغيراً، وذلك لسبب بسيط

هو أن الوسائل الزراعية توغل في القدم آلاف السنين. ويفضل الناس على وجه الإجمال أن ينهجوا نهج أسلافهم. ذلك أن استمالة المزارع التقليدي، الذي لا يزال يعمل طبقاً لوضعه القديم، إلى أنماط جديدة للزراعة أصعب، إلى أبعد الحدود، من إقناع الناس بإتباع وسائل جديدة في بيئة صناعية حضرية جديدة كل الجدة ففي المدينة كل شيء جديد، والتغيير جزء من المنظر العام للمدينة، وأما في الريف فيبدو كل شي كما هو، وهذا يجعل التغيير أصعب بكثير.

وهناك بعض الصعوبات الشديدة التي تقف في سبيل تغيير الزراعة المشروعات الخاصة وحدها. وأهم وسيلة للتغيير هي تطوير السوق، أي الحافز على الإنتاج الذي تثيره أثمان السوق. ولكن هل يجيء المزارعون إلى السوق؟ إن ملاك الأراضي الأفراد في المناطق المتخلفة قل أن يكونوا من الرجال المغامرين، وسواء أكانوا كبار الملاك في الهند، أم زعماء القبائل في أفريقية أم الإقطاعيين في أمريكا اللاتينية، فإنهم، باعتبارهم مجموعة، لا يميلون إلى تغيير أراضيهم وأساليبهم، إذ أنهم مازالوا يعيشون للأكل والشرب والتباهي بما يملكون. وكذلك الفلاحون ليس هناك ما يدفعهم إلى التغيير، بما أن كل مكسبهم قد يؤول إلى ملاك الأرض فيتضخم الريع الذي يتقاضونه. ويواجه الزراع القبليون عوائق ماثلة، لأن اقتسام ثمار العمل مع العشيرة يثبط العزيمة الصادقة.

ومن البديهي أن أول علاج لهذه العقبات هو الإصلاح الزراعي المتسم بالطموح. فالفلاح لابد أن يملك أرضه، وبغير ذلك يصبح الأخذ

بالأساليب العصرية بعيد الاحتمال. ولكن المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد، ففي بلاد كثيرة يبلغ ضغط السكان درجة لا يستطيع معها المزارع أن يحصل على وحدة اقتصادية مناسبة بعد تقسيم الأرض. والملكيات المفتتة بطريقة غير اقتصادية تقلل الإنتاج. غير أن هناك علاجا آخر، ولكنه ليس علاجا سهلا ولا قليل الكلفة. فالتطوير الكبير للجمعيات التعاونية للأثمان، والتجهيز، والتسويق، يمكن أن يقدم للمزارع الصغير مزايا الحجم الكبير وحوافز المالكية الخاصة. وقد حدث هذا بنجاح في اليابان حيث يمكن أن توفر مزرعة مساحتها خمسة أفدنة العيش الكريم للمزارع لأن وراءها الجمعيات التعاونية المنظمة التي يديرها المزارعون أنفسهم. ولكن مثل هذا التطوير يتطلب وقتا وصبرا وكثيراً من رأس المال.

غير أنه يخامرني الشك في وجود طرق مختصرة تؤدي إلى هذه الغاية، وإن كان هناك ما يغرى الدولة بقوة على الاعتقاد بأنها بتجميع الملكيات الصغيرة، وتشغيل الفلاحين كعمال باليومية، تكرر في الزراعة ما هو في الواقع النموذج الأساسي في الصناعة. ولكن الزراعة تختلف عن الصناعة، ذلك أن إحساس الفلاحين في البلاد النامية نحو أراضيهم و بهائمهم وحياتهم الزراعية، بما فيها من رتابة وقناعة، يختلف بطرق كثيرة عن الإحساس الذي تولده الآلات والمصانع في نفسية العمال. إن المزاج قد يتغير بطبيعة الحال، فالزراع الغربيون يتزايد اعتبارهم للزراعة على أنها ببساطة نشاط اقتصادى، ولكن الحاجة إلى تغيير الزراعة ليست مشكاة المستقبل، بل إنها عاجلة وهامة. فإذا تدخلت الدولة باستخدام الضغط، يبدو أن تكون النتيجة مقاومة سرية عميقة لكل فكرة عن تغيير الزراعة

تحت توجيه الدولة. فالزراعة الروسية لا تزال المصدر الرئيسي للمتاعب الاقتصادية في النظام الشيوعي وقد انقضى على قيامه أربعون عاما أو يزيد. وفي الصين فشلت إلى حد ما على الأقل الخطوة اليائسة التي اتخذت لتحويل الزراعة برمتها وفقا للنظام الجماعي –النظام الذي يعمل فيه الناس في واقع الأمر على النمط الصناعي– نتيجة لمقاومة الفلاحين وعدم مبالاتهم. وفي الواقع أن الزراعة التي تشرف عليها الدولة اليوم لا تغل شيئا يقرب من إنتاجية الزراعة اليابانية أو الأمريكية. وفي يوغسلافيا حيث المحصول أكثر ما يكون وفرة بين النظم العامة للزراعة، يشتد الاهتمام باللامركزية وترك الإدارة للعمال. ولعل أفضل مثل على فشل تدخل الدولة ملاحظة أبديت في مؤتمر عقده الإداريون الزراعيون في بنجالور منذ مدة قصيرة. وقد حضر المؤتمر علماء في الزراعة من كل أنحاء العالم. وفي نهاية البحث طلب إلى المندوب اليوغسلافي تلخيص ما دار حول الموضوع فقال: "هناك مشكلتان زراعيتان رئيستان في العالم: الزراعة الأمريكية وتنتج كثيرا جدا، والزراعة الروسية وتغل أقل مما ينبغي. وأما نحن فلدينا الحل، أيها السادة. فإذا استخدمت روسيا الوسائل الأمريكية، واستخدمت أمريكا الوسائل الروسية، اختفت المشكلة". ولعل هذا تلخيص ملائم لدرجة فشل تدخل الدولة كثيراً في الزراعة في إحراز أية نتائج.

ومع ذلك فلا تزال المشكلة باقية، إذ لا يمكن أن يتم التغيير في الزراعة دون استثمار ضخم. وفي الواقع أن أحد أسباب بذل الجهد الروسي لزيادة نطاق المزارع هو لإنتاج وحدات اقتصادية كبيرة بدرجة تكفي لاستيعاب إسهامات كبيرة من رأس المال. ومع ذلك يجب أن يأتي

معظم رأس المال، في المراحل الأولى، من المدخرات الريفية، ويفصل، في تنافس حاد، عن الحاجات الأخرى الملحة –التعليم والنقل والقوى والصناعة. وفي هذا التنافس كان الاتجاه إغفال

المطالب الجوهرية للزراعة. فمثلا نجد في الخطة الخمسية الثانية للهند أو في مشروع باكستان الأول أن اعتمادات الأولويات الزراعية منخفضة جداً. غير أن المشروعات الجديدة تصحح هذا التحيز، لأن هناك إدراكا متزايداً بأن الأرض لا يمكن أن تتحسن حالتها بدون رأس المال، فوسائل تغيير الزراعة باهظة الكلفة، والزراع في حاجة إلى المزيد من المهارات والمخصبات والاعتمادات. وليس هناك أمل في زراعة منتجة، إذا تسرب الادخار إلى خارج البلاد دون أن يرد منه شيء ما.

ولعلنا نستطيع أن نقول في بعبارة أخرى إن كل وسائل التغيير الاقتصادي باهظة الكلفة وليس بينها ما يمكن تحقيقه دون بعض رأس المال، والكثير من الأهم منها يتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال. فنطاق رأس المال، إذن، يثير المشكلة السياسية الهامة وهي: هل يمكن إقناع الناس بالاضطلاع بهذا القدر من الادخار طوعاً واختياراً؟ أولا يمكن أن تكون الطريقة المختصرة الجوهرية هي السماح للدولة بأن تتدخل و تقول للمواطن: يلزمك أن تدخر. ولابد أن تدخر، ومن الخير لك أن تدخر حتى إذا كنت تعترض. إلا أن مثل هذه الطريقة المختصرة ليست سهلة في ظل الحكم الديمقراطي. فقد يريد الناخبون إنهاء التنمية لأنهم لا يستسيغون الوسائل، مثل ارتفاع الضرائب وزيادة المدخرات. ولذلك يجب أن نوجه

هذا السؤال: هل يتمتع الحكم الدكتاتوري بميزة ذاتية في تطويره للأراضي؟ ومع ذلك فإن المشكلة الاقتصادية تمتزج عند هذه النقطة بالمشكلة السياسية التي ينبغي أن تكون موضوع بحثنا التالي.